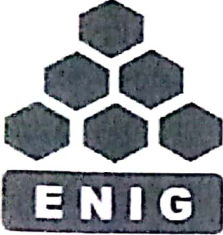
	République Tunisienne Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique Université de Gabès Ecole Nationale d'Ingénieurs de Gabès	Réf : DE-EX-01 Indice : 4 Date : 1-4-2021
	<b><u>EPREUVE D'EVALUATION</u></b>	

الختبار في قانون الشغل	GCV : الاولى	الاستاذة: قمر بيداني	بتاريخ: 1 افريل 2021
------------------------	--------------	----------------------	----------------------

بمجرد تخرجها كمهندسة مدنية في ماي 2020، بادرت "خولة" بالبحث عن فرصة عمل بإحدى مؤسسات القطاع الخاص، وعمدت إلى الاتصال بعدة مؤسسات ومدّهم بملف متكامل يحتوي سيرتها الذاتية وشها ندها الاكاديمية وشهادات التربص والتكوين التي قامت بها في عدة مجالات، هذا إضافة على مواظبتها على التسجيل الدوري في مكتب التشغيل سواء بصفة حضورية أو عن بعد عبر الموقع المعد لذلك.

وبعد اشهر من البحث أتاحت لها فرصة توقيع عقد عمل مع شركة "بناء" في إطار قيام هذه الأخيرة بدعم طاقم مهندسيها في سبيل استكمال احد المشاريع التي تنجزها لفائدة وزارة التجهيز والتي حالت الجائحة دون استكمالها في الموعد المحدد، وباشرت فعلا عملها بتاريخ 9 أوت 2020 مقابل اجر أساسي قدره 960 دينار تونسي، غير أنها فوجئت بأنه لم يقع تمكينها من منحة الإنتاج بعنوان الثلاثي الأخير من السنة المذكورة شأنها شأن زملائها وهو ما جعلها تستاء وتشكي الأمر لزميلتها "بهاء" والتي تشغل خطة مشابهة في شركة "بيلدينغ" بأجر جد مغر، ومن حينها أعلنت "بهاء" صديقتها "خولة" بأن الشركة "بيلدينغ" تسعى إلى انتداب مهندس في نفس اختصاصهما بمقتضى عقد كرامة ونصحتها بالتقدم للخطة المذكورة ومغادرة شركة "بناء" كردة فعل على حرمانها من منحة الإنتاج.

- 1- هل تعتبر نصيحة "بهاء" لصديقتها "خولة" بقطع علاقتها مع شركة "بناء" والالتحاق بشركة "بيلدينغ" بمقتضى عقد كرامة في محلها؟ لماذا؟
- 2- ماهي حظوظ "خولة" في المطالبة بمنحة الإنتاج بعنوان الثلاثي الأخير من سنة 2020؟

	<b>République Tunisienne</b> <b>Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique</b> <b>Université de Gabès</b> <b>Ecole Nationale d'Ingénieurs de Gabès</b>	<b>Réf : DE-EX-01</b>
	<b><u>EPREUVE D'EVALUATION</u></b>	<b>Indice : 4</b>
		<b>Date : 5-1-2021</b>

اختبار في قانون الشغل	الأولى: GCV	الاستاذة: قمر بيداني	بتاريخ: 21 جوان 2021
-----------------------	-------------	----------------------	----------------------

أمام تخلف وزارة التجهيز عن دفع التزاماتها المالية للمقاول المسؤول على إنجاز أشغال مشروع محوّل الطريق الشعاعية "إيكس 2"، ومع تفاقم الأزمة الاقتصادية المنجّرة عن الجائحة وجدت المقاولّة المسؤولة عن إنجاز المشروع المذكور نفسها مجبرة على اتخاذ قرارات هدفها الضغط على المصاريف وتفاذي الانهيار المالي الذي قد يهدد وجود الشركة، فقرّرت التخفيض من عدد العملة لإجراء مبدئي وأعلنت طاقم عملها من تقنيين ومهندسين عن إمكانية التخفيض في رواتبهم بنسبة قد تصل إلى 20% ، وبمجرد إعلامهم بهذه الإجراءات سادت حالة من البلبلة في صفوف العاملين على إنجاز المشروع معتبرين أن هذا القرار لا أساس له قانوناً وأنهم سيجابهونه بالوسائل القانونية المتاحة.

من جهتها قرّرت "خلود" المهندسة المدنية التي وقع انتدابها بمقتضى عقد شغل هدفه تدعيم طاقم المهندسين الساهر على تنفيذ المشروع، قرّرت مغادرة الشركة نهائياً معتبرة أن كلّ المؤشّرات تدعم قرارها هذا.

1- ما مدى صواب القرار الذي تعتزم المقاولّة المسؤولة اتخاذه في شأن الضغط على مصاريف الشركة؟

2- هل يحق لخلود الذهاب في قرار مغادرة الشركة؟ لماذا؟